بخلاف مالو اوصى لبني زيد وليس لعمرو فانه يقسم على عدد هم
ولا ينصف او اوصى لجمع معين غير منحصر كالعلوية وهم المنسوبون
لعلي رضي الله عنه صحت ويكفي ثلاثة من كل من العلماء والفقراء
والمساكين والجمع المذكور لانها اقل الجمع وله التفضيل بين احاد
الثلاثة فاكثر ولو عين فقراء بلدة ولا فقير بها لم تصح الوصية
وذكر الاكثر ثلاثة في مسئلة العلماء مع ذكر التفضيل فيها وفي مسئلة
الجمع من زيادتي او اوصى لزيد والفقراء فهو كاحدهم
في جواز اعطائه اقل متمول لانه الحقه بهم في الاضافة لكن لا يجوز
كما يجوز احدهم لعدم وجوب استيعابهم للنص عليه واما كان غنيا
او اوصى بشيء لاقارب زيد فهو لكل قريب مسلما كان او كافرا
فقيرا او غنيا وارثا او غيره من اولاد اقرب جد ينسبان زيدا
او امه لو بعده اي الجد قبيلة فلا يدخل اولاد جد فوقه
ولا اولاد من في درجته فلو اوصى لاقارب حسين لم يدخل
اولاد من فوقه ولا اولاد حسيني بالتصغير وان كان كل منهما اولاد
علي الا ابو بني وولدا فلا يدخلون في الاقارب لانهم لا يسمون
اقارب عرفا ويدخل الاحد اد والاحفاد كما صححه في الشرحين
والروضة فتعبيرهم بما ذكرا ولو من تعبيره بالاصل والفرع ويدخل
في وصية العرب قريب الام كما في وصية العجم وقد شملهم المستثنى
منه وهو ما صححه في الروضة كاصلها وقيل لا يدخل لان العرب لا تفتخر
بقرابة الام وصححه الاصل او اوصى لاخ لاقاربه فهو لذريته
وان نزلت ولو من اولاد البنات فاخ فقط يقدم ولد الولد
على

على ولد ولد الولد فاخوة فاخوة ولو مع ام فبنوتها من زيادتي
اي بنوة الاخوة فجد وجدة من قبل الاب او الام القربى فالقربى
نظر الى الدرجة الى قوة ارثها وعصوبتها في الجملة وهي الاخوة
الى قوة البنوة فيها وتقدم اخوة الابوين على اخوة الاب ثم بعد من
ذكر العمومة والخؤولة ثم بنوتهما قال في الكفاية يقدم العم والخالة
على ابني الجد والخال والخالة على جد الام وجدتها اه وكالعم في ذلك
ابنه كما في العدة والتصحيح بتقديم الابوة على الاخوة من زيادتي وتقديم
باخوة وجدودة اعم من تعبيره بجد واخ ولا يرجح بذكورة وورثة
فيستوي ابو ام وابن وبنت واخ واخت لاستوائهم في القرب ويقدم
ولد بنت على ابن بنت كالاول اقرب او اوصى لاقاربه نفسه واقرب
اقاربه نفسه لم تدخل ورثته اذ لا يوصي لهم عادة فيختص بالوصية
الباقون فصل في احكام معنوية للموصي به مع بيان
ما يفعل عند اطلاق وما يتبعه تصح الوصية بمنافع كما تصح بالاعيان
موجهة وموقتة ومطلقة والاطلاق يقتضي التابيد فيدخل فيها
كسب معتاد كاحتطاب واحتشاش وصطياد واجرة حرفة فلا ان النادر
كهبة ولقطة لانه لا يقصد بالوصية ومهر بنكاح او غيره لانه من ما
الرقبة كالكسب وهذا ما صححه الاصل وتقليم في الروضة كاصلها
عن العراقيين والبغوي قال الاسنوي وهو الراجح نقلا وقيل انه ملك
للورثة لانه بدل منفعة المبضع وهي لا يوصي بها ولا يستحق بدلها
بالوصية قال في الروضة كاصلها وهو الاشبه والولد الذي باشرت به
الموصي بمنفعتها امة كانت او غيرها وكانت حاملا به عند الوصية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)